ADS

Planificación

الشراكة من أجل التنمية المستدامة

إسبانيا – مصر

(2025-2030)

GOBIERNO DE ESPAÑA
MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES, UNIÓN EUROPEA Y COOPERACIÓN

cooperación española

SUBSECRETARÍA
Secretaría General Técnica
Vicesecretaría General Técnica
Área de Documentación y Publicaciones

© Ministerio de Asuntos Exteriores, Unión Europea y Cooperación.
Secretaría de Estado de Cooperación Internacional.
Dirección General de Políticas de Desarrollo Sostenible.

NIPO: 108-26-007-6 (Línea)

Diseño y maquetación: DIN Impresores

Catálogo de Publicaciones de la Administración General del Estado: https://cpage.mpr.gob.es/

Cualquier forma de reproducción, distribución, comunicación pública o transformación de esta obra solo puede ser realizada con la autorización de sus titulares, salvo excepción prevista por la ley.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاختصارات	3
الملخص التنفيذ	4
1. تحليل السياق الدوافع	6
1.1 التعاون التنموي المصري-الإسباني	6
2.1 السياق الحالي	8
التحول الاجتماعي	8
التحول البيئي	9
التحول الاقتصادي	11
3.1 القيادة الاستراتيجية لمصر	12
4.1 القيمة الاستراتيجية للشراكة	12
2. الأهداف والتحديات والأولويات المشتركة	14
1.2 مقدمة	14
2.2 لتحديات المشتركة والمجالات ذات الأولوية	15
التحول الاجتماعي	15
التحول البيئي	16
التحول الاقتصادي	17
3. التنفيذ: مقترحات العمل والأدوات	19
1.3 مقترحات العمل	19
2.3 التزامات الشركاء مع الشراكة	22
3.3 آليات وأدوات التعاون الأوروبي	22
4.3 الحوكمة ومساحات الحوار	24
4. المتابعة والتقييم والمساءلة والشفافية	29
1.4 المتابعة	29
2.4 التقييم	30
3.4 المساءلة	30

الاختصارات

يسرد الجدول التالي أبجديا الاختصارات التي تظهر في اتفاقية الشراكة. وفي بعض الحالات، تم الاحتفاظ بالاختصار باللغة الإسبانية بالرغم من ترجمته إلى اللغة الإنجليزية نظراً لاستخدامه الشائع في إطار التعاون الإسباني.

AECID	الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية
ADB	البنك الأفريقي للتنمية
BC	اللجنة الثنائية
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CBD	اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي
CE	التعاون الإسباني
CES	لجنة الرصد التنفيذية
COP27	مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ ٧٢
DGPOLDES	المديرية العامة الإسبانية لسياسات التنمية المستدامة
DPG	مجموعة شركاء التنمية
EBRD	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
EP	الفريق القُطري
EU	الاتحاد الأوروبي
EU DEL	بعثة الاتحاد الأوروبي
E-INFS	الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر
FEDES	الصندوق الإسباني للتنمية المستدامة
GBF	الإطار العالمي للتنوع البيولوجي
GCM	الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة- "اتفاقية الهجرة العالمية"
GoE	حكومة جمهورية مصر العربية
HAFIZ	منصة حافز للدعم المالي والفني والقطاع الخاص
HOCs	رؤساء التعاون
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IMAP	برنامج المراقبة والتقييم المتكامل
IMF	صندوق النقد الدولي
IRENA	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة
MAUC	وزارة الخارجية الإسبانية والاتحاد الأوروبي والتعاون
MoPEDIC	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية
MP	الخطة الرئيسية
MSME	الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
MSMEDA	جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
NCCPIM&TIP	اللجنة الوطنية المصرية للتنسيق لمنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر
NCW	المجلس القومي للمرأة

الاختصارات

NDC	المساهمات الوطنية المحددة
NWFE	المنصة الوطنية لبرنامج نوفي محور الترابط بين مشروعات الطاقة والمياه والغذاء
OCE	مكتب التعاون الإسباني
OECE	مكتب التقييم التابع للتعاون الإسباني
PSD	الشراكة من أجل التنمية المستدامة
RCREEE	المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SECI	وزير الدولة الإسباني للتعاون الدولي
TVET	التدريب والتعليم الفني والمهني
UN	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNRCO	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
UfM	الاتحاد من أجل المتوسط
VLR	تقرير التقييم المحلي
VNR	التقرير الوطني الطوعي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية

ملخص تنفيذي

في ضوء تطور التعاون الإنمائي والتمويل في العقود الأخيرة، ونتيجة التكامل المتزايد والاعتماد المتبادل على الصعيد الدولي، أصبح العالم يشارك العديد من التحديات، إذ يصعب اقتصار كل تحدي من هذه التحديات على منطقة جغرافية بعينها، فقد أصبح لكل من الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي المتزايد وندرة الموارد ومشاكل الهجرة والصراعات بصفة عامة تأثير على مستوى العالم بأسره. وعليه، فإن أي حل، أو على الأقل أي إجراء يسهم في التخفيف من حدة هذه المشاكل، يتجاوز قدرات أي مبادرة وطنية وحدها. على النقيض من ذلك، فإن ذلك يتطلب إجراءات مشتركة ومكثفة ومنسقة على الصعيد العالمي. وبسبب إدراك التعاون الإسباني لمفهوم «العولمة» والتزاماً منه به، فقد أدرج ما يسمى بـ"الشراكة من أجل التنمية المستدامة» ضمن أدوات التخطيط الاستراتيجي الخاصة به. وبالتالي، تركز هذه الشراكات على المساهمات المشتركة بهدف تعزيز المنافع العامة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تطبيق سياسات عامة شاملة ومبتكرة. وبالتالي تتطرق هذه الأطر إلى التحديات المشتركة بعالمنا الذي يمر بمرحلة انتقالية.

وتعد مصر لاعباً رئيسياً في هذه العمليات، وتبرز أهميتها الدولية في المنطقة التي تمر باضطرابات جيوسياسية. بالإضافة إلى ذلك، تنفذ مصر سياسات تنمية اقتصادية شاملة ومبتكرة لتحديث المؤسسات العامة وضمان الاستدامة والاستقرار الماليين. وعلى هذه الجبهة، فإن التزامها بأجندة 2030 يعد التزاماً ثابتاً. وتعد رؤية مصر 2030 بمثابة بوصلة توجه تقدم البلاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتبنى التعاون الإسباني مسألة التغلب على التحديات التي تستهدفها سياسات التنمية المصرية. نظراً للشراكة المتجددة بين إسبانيا ومصر، يعزز التعاون الإسباني التزامه مع البلاد لدعم عملية التحول المؤسسي. وبالتوازي، سيواصل التعاون الإسباني الانخراط مع المجتمع المدني، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج، ووزارة التضامن الاجتماعي إذ يعد كلاهما جهات فاعلة وهامة تعمل على خدمة مستقبل بلدها، هذا إلى جانب التنسيق مع القطاع الخاص. ويرتكز هذا المسعى المشترك على الملكية الوطنية لمصر والتوافق مع أنظمتها وإجراءاتها والقوانين المصرية المعمول بها حاليًا، وبذلك، سيمكن برنامج التنمية المستدامة من تنمية القدرات المحلية وترسيخها.

تحلل الشراكة من أجل التنمية المستدامة هذه التحديات المشتركة بين مصر وإسبانيا. وتأخذ في الاعتبار مسؤولياتها المتبادلة وميزاتها النسبية بروح من التعاون الصادق، ويعمل هذا الإطار الأفقي على إلهام سبل التعاون بين البلدين. وقد تم تحديد التحديات والأولويات ومقترحات العمل المشتركة في ضوء التحليلات والتفكير المشترك بين اللجنة الاستشارية والجهات الحكومية وغير الحكومية والكيانات الدولية. في هذا الإطار من الحوار والاحترام المتبادل، يعد دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية دوراً محورياً، وسيظل كذلك طوال مدة تنفيذ هذه الشراكة.

يركّز هذا التوجّه الاستراتيجي على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الدمج الفعّال لمبدأ المساواة بين الجنسين، إلى جانب إدماج العلاقة المتداخلة بين التنمية والبيئة في مختلف القطاعات.

وبالتالي، يهدف التعاون الإسباني إلى تعزيز المؤسسات العامة والخدمات، وتعزيز التنمية الاقتصادية المسؤولة، وخلق فرص العمل، ومكافحة تغير المناخ. تشمل مساهمة إسبانيا في التنمية المستدامة المصرية أيضا دعم الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين، والمجتمعات المضيفة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والأطفال.

سيتم توجيه هذا التعاون - المباشر وغير المباشر- من خلال مختلف أدوات وأنماط التعاون الإسباني، بما في ذلك الالتزامات المالية وتطوير منصات مناسبة للمتابعة والتقييم والمساءلة المتبادلة. إنطلاقاً مما سبق، تطمح الشراكة من أجل التنمية المستدامة بين إسبانيا ومصر (2025-2030) إلى تعزيز العلاقات التاريخية بين البلدين من خلال تفعيل إطار تعاون تنموي متجدد ومستدام. توضح هذه الوثيقة التحديات والأولويات ومقترحات العمل المشتركة.

1 تحليل السياق والأساس المنطقي

تعكس هذه الشراكة المشتركة العلاقات بين إسبانيا ومصروتعمل على تعزيزها. ورغم خصوصية الواقع في كل من البلدين، إلا أنهما يواجهان تحديات مشتركة على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، وذلك في سبيلهما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ضوء ما سبق، تستند الشراكة المصرية-الإسبانية إلى العديد من الالتزامات العالمية، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بأجندة 2030. كما أن مشروعات وبرامج التعاون الإسباني في مصرتتماشى بشكل متزايد مع الأولويات والتحديات الاستراتيجية للدولة المصرية.

يتناول القسم الفرعي الأول المحطات الرئيسية في مسيرة التعاون التنموي بين مصر وإسبانيا، بينما يسلّط القسم الفرعي الثاني الضوء على التحديات المشتركة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تستند الشراكة المتبادلة إلى إطار االتنمية الثلاثي (الاجتماعي والبيئي والاقتصادي) المحدد في المخطط الرئيسي للتعاون الإسباني (MP) للفترة 2027–2023. واستنادًا إلى هذا المخطط وإلى تنامي التعاون بين البلدين، يستعرض هذا القسم الأهمية الاستراتيجية للشراكة المشتركة.

1.1. التعاون الإنمائي المصري الإسباني

تعود جذور التعاون التنموي بين مصر وإسبانيا إلى اتفاق التعاون الثقافي الموقّع في عام 1967، يليه اتفاق التعاون العلمي والفني في عام 1991، ثم اللجنة المشتركة في عام 2005، وأخيرًا معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في فبراير 2009.

على المستوى التجاري والاقتصادي، انطلق التعاون بين البلدين في عام 1977 من خلال برنامج التعاون الاقتصادي، ثم ترسّخت هذه الشراكة لاحقًا عبر اتفاق التعاون الثنائي لعام 2001، ومذكرتَي التفاهم للتعاون المالي الموقعتين بين البلدين في عامي 1998 و2008. وقد ظلت هذه الاتفاقيات سارية حتى عام 2012، وأسهمت في تنفيذ العديد من المشروعات في مجالات الطاقة المتجددة، النقل، الصرف الصحي، الصحة والسياحة. وفي عام 2021، وخلال زيارة رئيس الوزراء الإسباني إلى مصر، وقّع الجانبان إعلانًا مشتركًا لتعزيز العلاقات الثنائية في مجالي التجارة والتمويل وأعقبها التوقيع، في فبراير 2025 ، على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات التجارة والصناعة.

أما فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، فقد بلغ إجمالي المبالغ التي صرفتها إسبانيا لمصر 68,376,282 يورو في السنوات الأخيرة (2023–2015)، وقد مُنِحَت 83.45% منها بشكل أخص خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وفيما يخص الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، فقد ارتفعت قيمة المبالغ المصروفة من2,600,000 يورو في عام 2022 إلى 5,000,000 يورو في عام 2024.

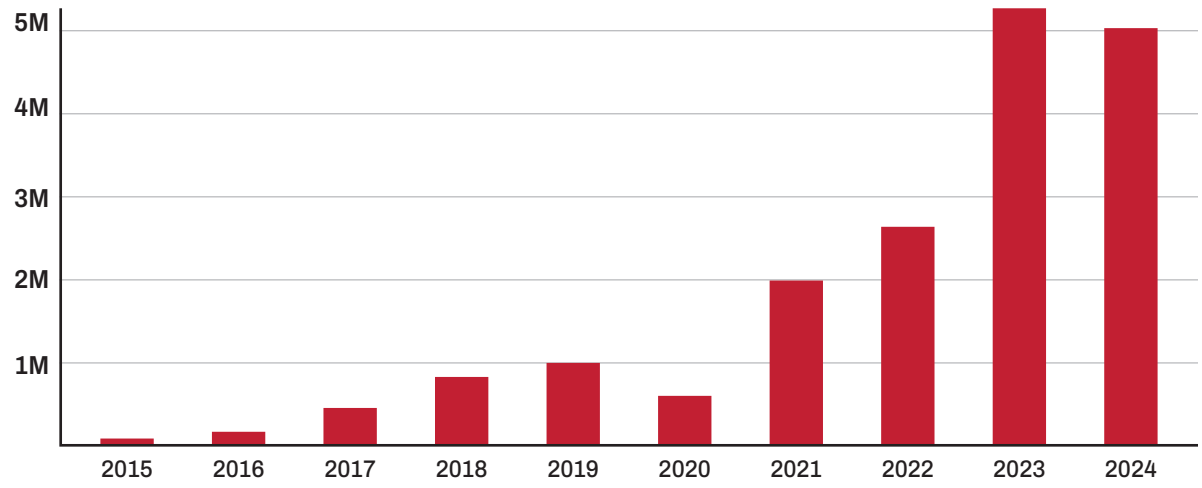

الشكل 1. تطور تمويل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية في مصر (2015-2024)

بالإضافة إلى الاتجاه التصاعدي في المخصصات المالية، قام التعاون الإسباني "CE" بتوسيع نطاق برامجه ليشمل مجالات جديدة. ففي الماضي، كانت برامج التعاون الإسباني تقتصر على بناء القدرات المؤسسية والحَوكمة والمساواة بين الجنسين. إلا أن استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2022 (COP27) في شرم الشيخ خلال الفترة من 6 إلى 20 نوفمبر شكّلت نقطة تحوّل محورية؛ إذ عزز المؤتمر الدور الريادي الإقليمي لمصر في مجالات التعاون الإنمائي، مثل العدالة المناخية، والقدرة على التكيّف البيئي والصمود، والتمويل الشامل والمستدام للتنمية. وقد عملت مصر بمثابة الجسر بين الأقاليم، وساهمت في دفع سياسات تحوّلية ذات تأثير عالمي.

وعقب المؤتمر، وبناءً على طلب التعاون الإسباني، بدأ البلدان حوارًا مشتركًا حول التحديات والأولويات المشتركة، والتي تركزت معظمها على قضايا تغيّر المناخ. وأسفر هذا التبادل المشترك عن توقيع اتفاقات تعاون مع وزارات وجهات وطنية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات محلية أخرى. كما تم تعزيز التحالفات على المستوى الإقليمي، حيث يشكل حوض البحر الأبيض المتوسط إطارًا مشتركًا للتعاون. ويشهد الانخراط المستمر لمصر وإسبانيا في منصات مثل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) دليلاً على هذا التعاون الإقليمي، وتقدم المبادرات المشتركة بين البلدين نماذج للتعاون على المستوى الأفقي في مجالات ذات أولوية مشتركة مثل الاقتصاد الأزرق وتعزيز فرص التوظيف.

وبالتالي، فقد تطوّر التعاون المصري-الإسباني من حيث سبل التعامل مع التحديات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذه المرحلة، يستعرض القسم الفرعي التالي التحديات الراهنة والفرص ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الواقع الخاص بكل من البلدين.

1.2. السياق الحالي

التحول الاجتماعي

الرعاية الصحية. تُعدّ خدمات الرعاية الأساسية محورًا أساسيًا في أي عملية تحول اجتماعي يُراعي أوجه التفاوتات الهيكلية. وفي هذا السياق، تعكس المبادرات التنموية المصرية - في ظل عدد السكان المسجل والذي بلغ 105,914,499 نسمة - الجهود المبذولة لمواجهة هذا التحدي، حيث تمثل الرعاية الصحية أولوية وطنية قصوى. وبموجب قانون التأمين الصحي الشامل الذي أُقر في عام 2018، تهدف الدولة إلى توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية في جميع المحافظات بحلول عام 2032. من جانبها، تمتلك إسبانيا شبكة واسعة من خدمات الرعاية الصحية والبنية التحتية موزعة على كامل أراضيها، ما يجعل نظام الرعاية الصحية الإسباني نموذجًا مرجعيًا لأهداف مصر في هذا المجال. كما انضمت كل من مصر وإسبانيا إلى المبادرات العالمية الرامية إلى زيادة معدلات التطعيم ضد الأمراض المعدية.

الهجرة: تطرح حركة السكان تحديات وفرصًا متماثلة لتحقيق انتقال اجتماعي لا يترك أحدًا خلف الركب. فكلا البلدين من الدول الموقّعة على الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018)، واتفاقية وضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. كما أنهما يشهدان تدفّقات الهجرة المتزايدة؛ وتشهد مصر هذه التدفقات من العديد من البلدان، منها ممرات شرق إفريقيا والشرق الأوسط، وقد أدت أزمات غزة والسودان إلى تصاعد وتيرتها. أما إسبانيا، فهي نقطة دخول رئيسية للمهاجرين واللاجئين، خاصة من خلال حدودها الجنوبية على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط. وتشكّل هذه التشابهات أساسًا لتعاون متعدد الأبعاد يخدم اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة بصورة شاملة.

الأمن الغذائي. ما زالت حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي تضغط على شبكات الإمداد العالمية للسلع الأساسية، ولم تكن المنتجات الغذائية بمنأى عن ذلك. فقد تسببت موجة ارتفاع الأسعار في كل من ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية في إظهار هشاشة مشتركة أمام هذا الواقع. ويُعد القمح - الذي تمثل وارداته نحو 20% من إجمالي الواردات الزراعية المصرية- مثالاً على ذلك. واستجابةً لهذا التحدي، تبنّت كل من مصر وإسبانيا سياسات تهدف إلى تعزيز سلاسل الإمداد اللوجستية. وتعمل مصر أيضًا على تعزيز أنظمة الرصد في الوقت الفعلي وأدوات الإنذار المبكر لمدى توفر السلع وتقلب الأسعار. كما اعتمدت مصر أيضًا على توسيع الرقعة الزراعية في المناطق الصحراوية لتعزيز الإنتاج الزراعي، إلى جانب دعم شبكة الصوامع الوطنية. وتوفّر أوجه التشابه بين القطاعين الزراعيين في البلدين أرضية مشتركة للعمل المشترك في مجال الأمن الغذائي على النحو الذي سيتم تفصيله لاحقاً.

المساواة بين الجنسين. تُعدّ المساواة بين الجنسين مبدأً جوهريًا في إطار أجندة 2030، وقد أدّى هذا الالتزام إلى حشد الموارد والمؤسسات لدعم حقوق المرأة وتعزيز فرصها؛ ومع ذلك، فإن مثل هذه المبادرات تتطلب وقتًا وجهودًا مستمرة لكي تترجم بالكامل إلى مساواة فعّالة بين الجنسين. وإدراكًا منها بذلك، تعمل الحكومة المصرية على تطبيق إجراءات لتسهيل وصول النساء إلى فرص العمل الرسمي، مع التركيز على التدريب المهني ودعم المبادرات الخاصة.

التعليم. حققت مصر معدلات مرتفعة في مجال الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتعزز أدائها في مجال التعليم العالي. وتُولي الحكومة المصرية أهمية خاصة لتحسين جودة التعليم وتعزيز ارتباطه بشبكات البحث العلمي العالمية، لما لذلك من أثر مباشر على التنافسية في سوق العمل. ومن خلال برامج مثل "EDU 2.0" التي أُطلقت في عام 2018، واستراتيجيات مثل «الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي» (2023)، حيث تمضي مصر قدمًا نحو تحقيق هذه الأهداف. ويتجسّد هذا التقدم في انضمام مصر إلى برنامج "Horizon EU" في أبريل 2025، ويمثل أعلى مستويات التعاون العلمي والتكنولوجي بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى.

الثقافة. تمتلك مصر تراثًا ثقافيًا وتاريخيًا استثنائيًا، وتجد تحديات وفرصًا مماثلة لتلك التي تجدها إسبانيا فيما يتعلّق بصون هذا التراث وتعزيزه. فالتزايد الكبير في عدد الزوار يصحبه الحاجة إلى إدارة وصيانة المواقع الثقافية والتاريخية بشكل مستدام. وفي هذا الإطار، اعتمدت كل من مصر وإسبانيا استراتيجيات وطنية للسياحة المستدامة للتعامل مع هذا الوضع. كما تحتل مصر مكانة محورية على المستوى الإقليمي في الإنتاج الفني والثقافي في العالم العربي، وتمثّل حلقة وصل بين الشرق والغرب، فيما تشهد صناعاتها الثقافية والإبداعية توسعًا مستمرًا في التبادل العالمي.

التحول البيئي

مكافحة تغير المناخ. على الرغم من انخفاض مساهمة مصر في انبعاثات الغازات الدفيئة للفرد مقارنة بالدول الصناعية الأخرى، إلا أن بصمتها البيئية الكلية قد ارتفعت نتيجة تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والديموغرافي. وفي الوقت نفسه، تظل مصر من أكثر الدول تعرضًا لتأثيرات تغير المناخ. وتلتزم كل من مصر وإسبانيا التزامًا مشتركًا لمواجهة تغير المناخ من خلال خفض الانبعاثات والتكيّف مع آثاره. وعلى الصعيد العالمي، صادقت الدولتان على عدة اتفاقيات، من بينها اتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، واتفاقية برشلونة. ووفقًا للأخيرة، تعمل مصر وإسبانيا على استخدام مؤشرات موحّدة في إطار برنامج الرصد والتقييم المتكامل (IMAP) على المستوى الوطني، لتقييم التلوّث والملوثات والمخلّفات البحرية والتنوّع البيولوجي، بهدف ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالبيئة. كما يشكّل البحر الأبيض المتوسط- الذي يجمع بين البلدين- منطقة هشّة بيئيًا، ما يوفر مجالًا للتعلّم المتبادل، مثل التعاون في مجال مكافحة التصحّر. ففي إسبانيا، وبحسب وزارة

التحوّل البيئي (2022)، فإن47% من أراضيها معرّضة لخطر التصحّر. أما مصر، فبفضل نظامها البيئي الصحراوي، فهي تملك سجلًا طويلًا من السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من تفاقم هذه الظاهرة.

الطاقة النظيفة. تملك كل من مصر وإسبانيا موارد كبيرة تؤهلهما لدفع مسار التحول البيئي نحو الطاقة المتجددة. ويتمتع البلدان بميزة نسبية في تطوير طاقتي الشمس والرياح، وقد بدأت مشروعات بناء المحطات والحقول المرتبطة بهذه الطاقات منذ سنوات في كلا البلدين. ويظهر الالتزام المؤسسي من خلال الانضمام إلى منظمات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). ومع ذلك، لا تزال الاعتمادية المستمرة على الوقود الأحفوري تُشكل عقبة قائمة. ولهذا السبب، تسعى إسبانيا، من خلال «الخطة الوطنية للتكيّف مع تغير المناخ 2030-2021»، ومصر، من خلال «الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050» (2022)، إلى رفع نسبة الطاقة الكهربائية المولّدة من مصادر متجددة بشكل كبير خلال السنوات القادمة.

التنوع البيولوجي. وقعت كل من مصر وإسبانيا اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD). وفي إطار التوصيات الصادرة عن الاتفاقية، أعطى البلدان الأولوية لتعزيز الأطر التشريعية وخطط العمل الرامية إلى حماية الأنواع النباتية والحيوانية المهددة. وقد نجحت إسبانيا في استعادة أنواع رمزية مثل الوشق الأيبيري والنسر الإمبراطوري، وتُعد نسبة المناطق المحمية لديها من بين الأعلى في أوروبا. أما مصر، فقد أطلقت مبادرات مثل «مبادرة البحر الأحمر المصرية 2030-2024»، والتي تهدف إلى الحفاظ على بيئات حيوية مثل الشعاب المرجانية. كما قامت الدولة مؤخرًا بتحديث أهدافها الاستراتيجية الوطنية لتتوافق مع «الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF)"، والذي يركّز على توسيع نطاق المناطق المحمية ذات القيمة البيولوجية المرتفعة، ومتابعة تأثيرات تغيّر المناخ على التنوع البيولوجي والنُظم البيئية، وتشجيع الحلول القائمة على الطبيعة (NbS). وأخيرًا، ستسهم «الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية المصرية المحدّثة للتنوع البيولوجي 2030-2024»، والاستراتيجية الوطنية المصرية المرتقبة للاقتصاد الأزرق، في دعم جهود حفظ التنوع البيولوجي وضمان الاستخدام المستدام للموارد، لاسيما في المناطق البحرية والساحلية.

المياه. تمثل إدارة الموارد المائية جانبًا آخر مشتركًا من جوانب التكيّف مع تغير المناخ. فكلا البلدين يواجهان تحديات ترتبط بندرة المياه. وفي حالة مصر، لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه المتاحة 570 مترًا مكعبًا سنويًا (حتى عام 2018)، أي أقل من الحد الأدنى المحدد في أهداف التنمية المستدامة (1,000 م^3 للفرد سنويًا). وتشبه هذه الأرقام الوضع في بعض المناطق شبه الجافة في إسبانيا. وتُعدّ محطات التحلية والمعالجة الركيزة الأساسية في الاستجابة المصرية لزيادة كميات المياه، كما يتم التركيز على تطوير تقنيات الري الذكي لتحسين كفاءة الاستهلاك. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع المسار الذي تنتهجه إسبانيا منذ فترة طويلة في مجالي الزراعة والموارد المائية.

التحول الاقتصادي

التنمية الاقتصادية الشاملة. تسعى كل من مصر وإسبانيا إلى تحقيق نمو شامل يعود بالنفع على جميع فئات المجتمع. ويُعد خلق فرص العمل اللائق والقضاء على الفقر من الأهداف الأساسية للبلدين. وتتمثّل جهود مصر في هذا الصدد في دمج العاملين في الاقتصاد الرسمي. ويعزّز برنامج عمل الحكومة للفترة 2027–2023 النمو الشامل من خلال التوسع في خلق فرص العمل، خاصة للشباب، وتشجيع ريادة الأعمال، ودعم الشركات الناشئة، وتعزيز دور القطاع الخاص. كما يشمل البرنامج تحسين الوصول إلى التمويل الموجّه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتحسين معايير العمل اللائق، والاستثمار في التدريب المهني وتنمية المهارات لدمج الداخلين الجدد إلى سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، برامج «تكافل وكرامة»- وهي أكبر برامج تحويلات نقدية لشبكات الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- تعكس التزام مصر بدعم الفئات الأكثر احتياجًا. وقد استفاد من هذه البرامج حتى الآن نحو 7.7 مليون أسرة، ويضع البرنامج التنمية البشرية في صميم أهدافه. وأخيرًا، يُعدّ النشاط الديناميكي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عاملاً مشتركًا بين البلدين، وتقوم «جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)" في مصر بدور المنصة التنسيقية الرئيسية لاحتضان وتنمية هذا القطاع، إضافة إلى دعم دمج الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي.

التنمية الريفية المتكاملة. رغم تباين الخصائص بين المناطق الريفية في كل من مصر وإسبانيا، إلا أن مسارات التنمية فيها تتبع أنماطًا متشابهة. ويُعد تعزيز الربط الجغرافي، لاسيما من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتيسير الوصول إلى وسائل النقل والخدمات في المناطق النائية، محورًا مشتركًا في استراتيجيات البلدين. وعلى المستوى الاستراتيجي، تُجسّد مبادرتا «حياة كريمة» و«بداية – انطلاقة جديدة للتنمية البشرية» التزام مصر بتوسيع نطاق هذه الخدمات. فعلى سبيل المثال، تطبّق «حياة كريمة» حزمة من التدخلات في 5,000 قرية من القرى الريفية الأكثر فقرًا، تشمل قطاعات الصرف الصحي، ورصف الطرق، وشبكات الكهرباء، وبناء وتجديد الوحدات الصحية، ومد شبكات الألياف الضوئية، والخدمات الزراعية، والري، وتجديد الفصول الدراسية، والاستثمار في المراكز الثقافية.

التحول الرقمي. تضع مصر التحول الرقمي في صلب سياساتها لتحقيق التنمية المستدامة. وتقوم «استراتيجية مصر الرقمية» على ثلاثة محاور رئيسية: التحول الرقمي، والتدريب، والابتكار. ويتمثل التحول الرقمي في تحسين الترابط المؤسسي عبر الوسائل الإلكترونية، وتعزيز قنوات التواصل الرقمي بين المؤسسات والمواطنين. وفي هذا الإطار، ازداد استخدام الخدمات الإدارية الرقمية مثل تسجيل الأنشطة التجارية رسميًا. كما يشهد برنامج «حياة كريمة» توسعًا ملحوظًا في شبكات الألياف الضوئية. ويمتد التدريب الرقمي إلى المجالات التعليمية والمهنية من خلال مبادرات محو الأمية الرقمية. أما الابتكار الرقمي، فيترجم إلى دعم حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في قطاعات مختلفة من خلال برامج وطنية متعددة.

1.3. قيادة مصر الاستراتيجية

تتجلّى تطلعات مصر نحو التحوّل على المستويين الإقليمي والدولي وتنعكس آثارها بشكل ملموس. وتُعدّ مصر ثاني أكبر قوة اقتصادية في إفريقيا. وإلى جانب كونها المقر التاريخي لجامعة الدول العربية، تلعب دورًا حاسمًا في مؤسسات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الإفريقي. وفي الوقت نفسه، تحتل مصر مرتبة متقدمة بين الدول العربية في مجال القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة. ويبرز ثقلها كذلك على الساحة الدولية، إذ تستضيف البلاد ما يقارب من 10% من حجم التجارة البحرية العالمية عبر قناة السويس. وفي السياق ذاته، وبفضل استضافة مؤتمر COP27، تسهم مصر في دعم العدالة المناخية عالميًا من خلال إطلاق صندوق «الخسائر والأضرار» لمساعدة الدول الأكثر عرضة لتبعات تغيّر المناخ. وأخيرًا، مع بلوغ نسبة الشباب دون سن الثلاثين 60% من عدد السكان، تمتلك مصر رأسمالًا بشريًا ضخمًا يمكّنها من دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي إلى الأمام.

وقد دفع هذا الدور البارز مصر إلى توسيع التزامها بالتعاون الإنمائي مع الدول الأخرى. فبعد القضاء على فيروس الالتهاب الكبدي «سي»، تواصل مصر تقديم اللقاحات والمستلزمات الطبية والمساعدة الفنية للدول الإفريقية الساعية إلى احتواء هذا المرض. كما يُعدّ التعاون الزراعي أحد أبرز مجالات التعاون المصري جنوب–جنوب، حيث تستضيف مصر مراكز إفريقية لتبادل المعرفة في مجال الأمن الغذائي، مثل مركز المعرفة في الأقصر، الذي أُنشئ بالشراكة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة. نفّذت مصر مشروعات في هذا المجال، بالإضافة إلى مشروعات التنمية الريفية في القارة الإفريقية. وأخيرًا، يتم هذا التعاون كذلك من خلال مؤسسات حكومية إقليمية، مثل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، إلى جانب مراكز أخرى

بارزة كمركز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، الذي يضم 71 دولة عربية ويتخذ من القاهرة مقرًا له.

1.4. القيمة الاستراتيجية للشراكة

يشكّل السياق الذي تم عرضه سابقًا، إلى جانب تنامي التعاون بين البلدين، الأساس الذي تقوم عليه هذه الشراكة. وفي هذا الإطار، ساهم حدثان رئيسيان في تمهيد الطريق نحو تحديد ملامح «الشراكة من أجل التنمية المستدامة (PSD)" وتطويرها.

من جهة، أدرجت الخطة الرئيسية الجديدة للتعاون الإسباني (2024–2027) مصر ضمن «الدول ذات الأولوية» في إطار التعاون الإسباني. ومن جهة أخرى، رفعت كل من مصر وإسبانيا مستوى العلاقات الدبلوماسية الثنائية بينهما في فبراير 2025 إلى مرتبة «الشراكة الاستراتيجية». ويُقر «الإعلان المشترك» الموقع بين الجانبين برغبة إسبانيا في دعم الحكومة المصرية في تنفيذ «رؤية مصر 2030» – الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُشكّل هذه الشراكة بداية مرحلة جديدة تقوم على أفقية مبادئ التكافؤ في العلاقات، والحوار المستمر، والعمل المشترك. وتشكل الأهداف والأولويات والتحديات المشتركة التي تبلورت في هذه الوثيقة الاستراتيجية - التي تم التوافق عليها بين السلطات المصرية والتعاون الإسباني- الإطار المرجعي والمضمون الاستراتيجي للإجراءات المزمع تنفيذها والالتزامات المتوقع الاضطلاع بها، على النحو الذي سيتم تفصيله فيما يلي.

2 الأهداف والتحديات والأولويات المشتركة

2.1. المقدمة

تُعد «الشراكة من أجل التنمية المستدامة (PSD)" بمثابة إطار توجيهي للجهود المشتركة بين الجانبين للمضي قدمًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم التركيز بشكل خاص على الحوار حول السياسات العامة، وتبادل المعرفة، والمساعدة الفنية، والتعاون الثلاثي، وحماية المنافع العامة العالمية والإقليمية، وتعزيز السياسات العامة المبتكرة التي تستند إلى الشمولية والقضاء على أوجه عدم المساواة. وقد أدمج البلدان بالفعل أجندة 2030 ضمن خارطتي الطريق الوطنيتين الخاصة بهما لتحقيق هذه الأهداف. تتمتع مصر بمكانة متميزة في المنطقة، إذ تتوافق سياساتها العامة الرائدة مع أجندة 2030 من خلال «رؤية مصر 2030»، ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر برامج عمل حكومية تُترجم الأهداف طويلة المدى للتنمية المستدامة إلى خطط قطاعية تنفيذية تمتد لخمس سنوات. وتُفعّل هذه البرامج الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، وتشمل: (1) جودة الحياة وظروف المعيشة؛ (2) العدالة الاجتماعية والمساواة؛ (3) نظام بيئي متكامل ومستدام؛ (4) اقتصاد متنوع وتنافسي قائم على المعرفة؛ (5) بنية تحتية متطورة؛ (6) الحوكمة وبناء الشراكات. وتكفل هذه الرؤية تنفيذًا منسقًا ومتكاملًا على مستوى الحكومة من خلال آليات تخطيط ومتابعة وتقييم تقودها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. ويؤيد التعاون الإسباني أهداف «رؤية 2030»، ويتعاون مع السلطات الوطنية في تنفيذ عدد من السياسات التنموية الاقتصادية تحت الإطار الاستراتيجي نفسه.

في هذا السياق واستنادًا لما سبق، بدأ التعاون الإسباني بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعدد من الوزارات المصرية المعنية، في مسار من التفكير والحوار المشترك بهدف تحديد التحديات والأولويات المشتركة. وتعكس النتائج النهائية لهذه العملية نهجًا قائمًا على أولويتين رئيسيتين:

أولًا، تعزيز التعاون في المجالات التي تواجه فيها مصر وإسبانيا تحديات وأولويات متشابهة. وفي هذا الإطار يجدر الاهتمام بشكل خاص بقضايا تغيّر المناخ والتعامل مع واقع الهجرة من منظور قائم على الحقوق.

ثانيًا، تحديد أوجه التميّز النسبي للتعاون الإسباني، استنادًا إلى ما تمتلكه المؤسسات الإسبانية من خبرات عريقة في قطاعات مثل الرعاية الصحية والزراعة والمساواة بين الجنسين. ففي مجال الصحة، يتمتع نظام الرعاية الصحية العامة الإسباني بتغطية وجودة عاليتين، ويحتل موقعًا متقدمًا في التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وفي قطاع الزراعة، تتصدر إسبانيا المشهد الأوروبي كأولى دول الاتحاد الأوروبي في مساحة الأراضي المروية، كما تُعد من الدول الرائدة عالميًا في استخدام تقنيات الريّ الدقيقة؛ وعلى الصعيد العالمي، حيث تستخدم تقنيات الري الدقيقة على مساحات واسعة من الأراضي. وأخيرًا، تشكّل المؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى جانب التقدم التشريعي والثقافي في هذا المجال، إحدى نقاط القوة التي تميز التجربة الإسبانية.

وبناءً عليه، فإن التحديات والأولويات المشتركة، كما سيجري عرضها في القسم التالي، تجمع بين القيمة المضافة والكفاءة، بفضل أوجه التشابه القائمة والقدرات التخصصية الفريدة لكل طرف.

وقد استُكملت هذه المشاورات بجلسات حوار استراتيجية وفنية. فعلى المستوى الاستراتيجي، عُقدت اجتماعات ثنائية بين التعاون الإسباني ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية، وبعثة الاتحاد الأوروبي في مصر (EU DEL)، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة (UNRCO)، وركّزت هذه الاجتماعات على مساهمة التعاون الإسباني في معالجة أبرز التحديات التنموية التي تواجه مصر. وعلى المستوى الفني، أطلق مكتب التعاون الإسباني في مصر عملية تشاركية جمعت حوالي عشرين شريكًا من الجهات الإسبانية والمحلية والدولية، من أجل مناقشة التدخلات المستقبلية المحتملة للتعاون الإسباني في مصر.

2.2. التحديات المشتركة والمجالات ذات الأولوية

في ضوء الحوار مع الجهات المعنية المذكورة أعلاه، تم تحديد التحديات والمجالات ذات الأولوية التالية، بما يتماشى مع التحولات والأولويات التي حددتها الخطة الرئيسية للتعاون الإسباني (2024-2027).

التحول الاجتماعي

1. الحوكمة الديمقراطية – الهدف 61 من أهداف التنمية المستدامة: سيتعاون التعاون الإسباني مع الحكومة المصرية في تعزيز الوصول إلى خدمات عامة عالية الجودة، وعلى رأسها قطاع الصحة، الذي يتمتع فيه التعاون الإسباني بميزة نسبية. وفي هذا الإطار، سيدعم التعاون الإسباني توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، استنادًا إلى قانون التأمين الصحي الشامل وبما يتماشى مع تفويض «قانون التغطية الصحية الشاملة». وسيُستفاد من الخبرة المتراكمة للنظام الصحي الإسباني كنموذج مرجعي. كذلك، ستُعزز هذه الشراكة التعاون في مجال تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة الهجرة، بما يتماشى مع الأطر العالمية التي وقّعتها مصر وإسبانيا. وتشير مبادرات مثل «قانون اللجوء» ومؤسسات مثل «اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر (NCCPIM&TIP)" إلى جهود مصر في دعم المجتمعات المضيفة واللاجئة. وفي هذا السياق، يتعاون الجانبان في مجال تبادل الخبرات وبناء القدرات الفنية. وخلال فترة تنفيذ «الشراكة من أجل التنمية المستدامة»، سيواصل التعاون الإسباني العمل مع الحكومة المصرية لتحسين حوكمة الهجرة النظامية، من منظور قائم على الحقوق وبنهج متعدد الأبعاد، بالتوازي مع توفير دعم أساسي للحد من أوجه عدم المساواة بين المجتمعات المستضيفة والمهاجرين واللاجئين، وذلك بالتنسيق مع الحكومة المصرية.

2. الأمن الغذائي والقضاء على الجوع – الهدف 2 تولي مصر الأولوية القصوى لقضية الأمن الغذائي مقارنةً بالتحديات التي سبق عرضها. وسيعمل التعاون الإسباني مع الحكومة المصرية على تعزيز إمكانية الوصول إلى الغذاء الصحي وتوفيره لكافة السكان، وتعزيز قدرة المستهلكين على الوصول إلى السلع الأساسية، وتطبيق التقنيات الذكية لتعزيز أنظمة الغذاء العادلة والفعالة. وتحقيقاً لذلك، سيسهم التعاون الإسباني في تحديث قطاعي الزراعة وتربية المواشي في مصر من خلال البحث العلمي والتعاون الفني، مستفيدًا من أوجه التشابه بين الأراضي القابلة للزراعة في كلا البلدين. كما سيسهم في تحسين استغلال الموارد الزراعية وتعزيز سلاسل الإنتاج. كما سيدعم التعاون الإسباني جهود الحكومة المصرية في بناء أنظمة غذائية مرنة وصامدة ومستدامة وقادرة على

تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز أنماط الغذاء الصحي، بمشاركة المجتمعات المحلية ومؤسسات علمية إسبانية–مصرية في مختلف مجالات العمل، ودعم جهود التحول الرقمي المستمرة في قطاع الأغذية.

3. المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والمراهقات – الهدف 5 يواصل التعاون الإسباني دعم خطط الحكومة المصرية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وتعزيز حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. وعلى صعيد الحماية، سيستمر التعاون مع مؤسسات وطنية مثل المجلس القومي للمرأة (NCW) . وباعتبار أن المساواة بين الجنسين تمثل محورًا متداخلًا في سياسات التعاون الإنمائي الإسباني، فستتضمن هذه الجهود تطبيق تدابير وقائية. كما سيواصل التعاون الإسباني دعم وصول النساء إلى سوق العمل الرسمي من خلال أدوات مثل التدريب المهني، وحاضنات الأعمال، وبرامج الانتقال إلى العمل.

التحول البيئي

1. البيئة ومكافحة تغير المناخ: التكيف والتخفيف – الهدف 31: سيطوّر التعاون الإسباني سلسلة من التدخلات الرامية إلى الحد من آثار تغير المناخ ومخاطره، بما يتماشى مع «الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050» التي أطلقتها الحكومة المصرية. كما يعتزم التعاون الإسباني دعم منصة «نُوَفِّي» (NWFE) لتعزيز التوافق مع السياسات العامة البيئية المصرية في مجالي الاستدامة وتغير المناخ. وسيتم إشراك المجتمع العلمي الإسباني–المصري والشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذه الجهود، بهدف تحفيز التدخلات التي تشمل البحوث البيئية والتدابير المتعلقة بالتخفيف والإجراءات الرامية إلى التخفيف من حدته. وستُقدَّم أيضًا المساندة في مبادرات الحد من النفايات ومعالجتها، استنادًا إلى التقدم المؤسسي والتشريعي والبرامجي الذي حققته مصر في هذا الشأن. وبالنظر إلى المخاطر المرتبطة بالتصحر، ستُنفّذ مشروعات مشتركة لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة. وأخيرًا، ووفقًا لبند التعاون بين الدول الموقعة في المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، سيدعم التعاون الإسباني تنفيذ «الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية المحدثة للتنوع البيولوجي في مصر 2030–2024» وتوسيع نطاق المناطق الطبيعية المحمية، مع منح الأولوية للمناطق الساحلية والبحرية بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية. وسيجمع التعاون بين البرامج الفنية والعلمية، وتعزيز النسيج الاجتماعي المحلي والوطني القائم في هذه المناطق.

2. المياه والصرف الصحي – الهدف 6: تتمتع إسبانيا بسجل حافل في إدارة الموارد المائية وحوكمتها، لاسيما عبر نظام أحواض الأنهار وشبكة محطات التحلية. وتتيح أوجه التشابه بين بعض أحواض الأنهار الإسبانية والمناطق الزراعية في مصر تبادل الخبرات في مجال التحول إلى أنظمة الري بالتنقيط الري الذكي وعلى هذا الأساس، طورت مصر وإسبانيا مبادرات مشتركة في مجال الابتكار في الري ومعالجة مياه الصرف. وبالاستناد إلى هذا التعاون الناشئ، يطمح التعاون الإسباني إلى توسيع دعمه للحكومة المصرية في تنفيذ «الخطة القومية لإدارة الموارد المائية (2037–2017)». وستشمل التدخلات المشتركة إدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وتطوير آليات إعادة استخدامها، وتحديث أنظمة الري والصرف الصحي بهدف زيادة الكفاءة والتوسّع في التغطية.

التحول الاقتصادي

1. التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة – الهدف 8: يُعد خلق فرص العمل الرسمي محركًا رئيسيًا في رؤية مصر 2030، وتدخل هذه الأولوية مع العديد من البرامج الحكومية التي يدعمها التعاون الإسباني. وسيساند التعاون الإسباني الحكومة المصرية في توسيع فرص العمل اللائق والرسمي في قطاعات مختلفة، مع إعطاء الأولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الناشئة، وحاضنات الابتكار وريادة الأعمال. ومع إقرار «ميثاق الشركات الناشئة»، تُكرّس مصر مكانتها كمركز إقليمي لريادة الأعمال. وبناءً عليه، سيوجّه التعاون الإسباني مساعداته الفنية والمالية نحو تعزيز سلاسل الإنتاج وزيادة إنتاجية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، وتشجيع نماذج الأعمال المستدامة التي تعالج مسألة العمل غير الرسمي. كما سيدعم التعاون توزيع الثروة إقليميًا من خلال التوسع الجغرافي لحاضنات الأعمال. وستُعطى الأولوية لريادة الأعمال الشبابية المبتكرة، باعتبارها أداة لتعزيز التوظيف والاندماج الاجتماعي، وتمكين المرأة، وتفعيل التجمعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يعتبر التعاون الإسباني أن التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) يمثلان حجر الزاوية في عملية التنمية المستدامة في مصر. ويأمل أن يسهم هذا التوجه في تحديث المنشآت التعليمية، وتطوير مناهج موجهة لسوق العمل، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في البرامج التعليمية. وستُعطى الأولوية كذلك لمجالات الطاقة المتجددة والسياحة والزراعة والتحول الرقمي، بما يدعم قابلية توظيف الشباب، وزيادة التنافسية في سوق العمل، وتحسين جودة التدريب المهني. كما سيدعم التعاون الإسباني قطاعات صناعية رئيسية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا والاستدامة، بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية لهذه القطاعات وتيسير دخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الأوروبية. وسيتم كذلك دعم الانتقال نحو الاقتصاد الدائري.

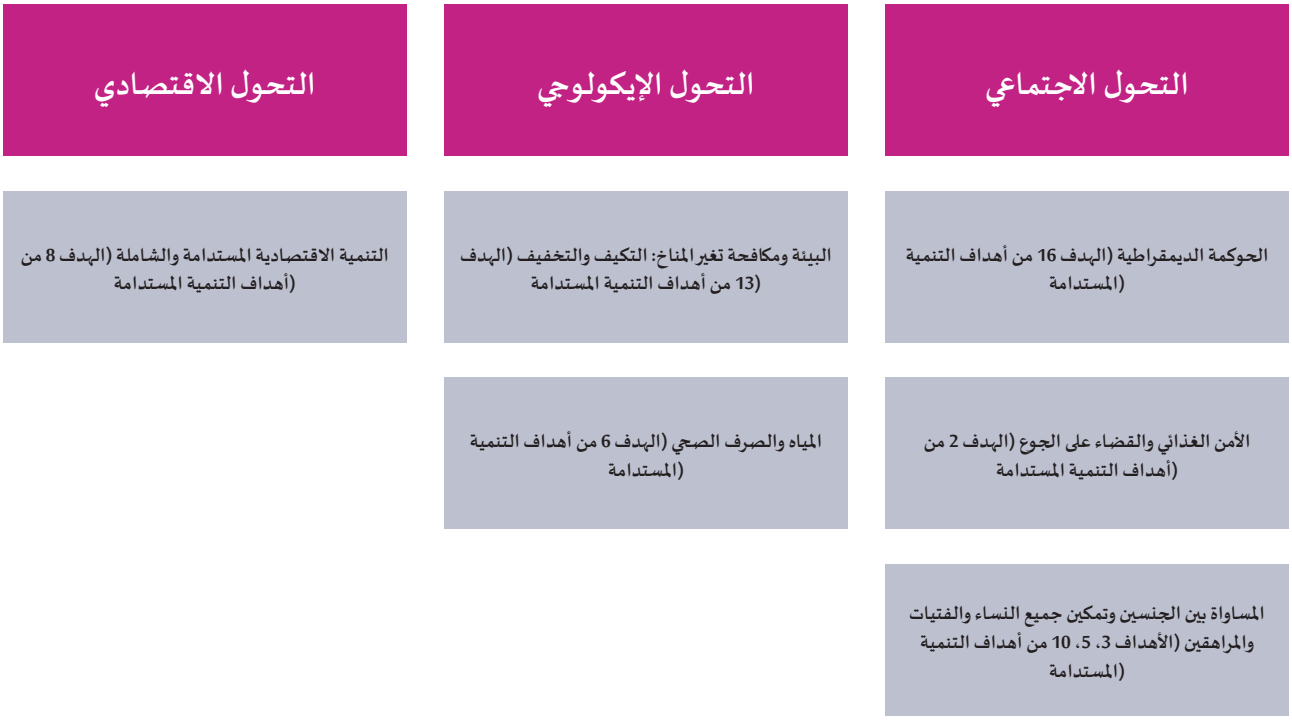

الشكل 2. الأهداف والتحديات والأولويات المشتركة التي حددتها الشراكة من أجل التنمية المستدامة

3 التنفيذ: مقترحات العمل والأدوات

3.1. مقترحات العمل

استنادًا إلى التحديات والأولويات المشتركة الموضحة أعلاه، يضع التعاون الإسباني مجموعة من مقترحات العمل التالية، مصحوبة بمؤشرات لقياس التقدّم المُحقق. وتتّسق هذه العناصر مع المؤشرات المعتمدة من الحكومة المصرية والجهات الأخرى الشريكة في التعاون الإسباني. وبالمثل، يتماشى هذا الإطار مع أهداف الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي (2027-2024)، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في مصر (2027-2023).

بعكس الأطر المنطقية التي غالبًا ما تقيّدها المنهجيات الخطية والثابتة، تتبع مقترحات العمل نهجًا مرنًا وموجّهًا بالعمليات. ويُتيح تنظيمها المُجزّأ حسب الموضوعات تحديد مجالات التدخّل دون حصرها في نتائج مُحددة سلفًا.

لذا، فإن هذا النهج يتلاءم مع السياقات التنموية التي تمر بمرحلة انتقالية، ويسهم في تعزيز أوجه التكامل بفضل ما يتمتع به من مرونة، كما أن إضافة المنافع العامة العالمية والإقليمية إلى كل مقترح تفتح المجال لتوسيع نطاق التعاون ليتجاوز المستوى الوطني، مما يُتيح تنفيذ إجراءات مشتركة بين إسبانيا ومصر على المستويين المحلي والإقليمي. وتُسهم المؤشرات بدورها في رصد نتائج عمليات التعاون بين البلدين في مختلف أنحاء الدولة والمنطقة.

وبفضل تصميمها المرن ومكوناتها القابلة للتوسع، تُعد مقترحات العمل أدوات فعالة لدفع التحولات الهيكلية بما يتماشى مع أولويات التنمية المصرية والالتزامات الدولية المشتركة. وتقدّم الجداول التالية ملخصًا لمقترحات العمل والتحديات والأولويات المرتبطة بها.

	التحديات والأولويات المشتركة		
	التحول الاجتماعي		
	الحوكمة الديمقراطية - الهدف 61 من أهداف التنمية المستدامة	الأمن الغذائي والقضاء على الجوع – الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - أهداف التنمية المستدامة 3 و5 و10 و16
الوصف	1. تعزيز آليات تقديم الخدمات المؤسسية والحماية، لا سيما بين الفئات الضعيفة الصالح العام العالمي/الإقليمي: الحكم الرشيد	2. تعزيز توافر الغذاء لضمان التغذية الصحية للمواطنين والاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد الصالح العام العالمي/الإقليمي: الأمن الغذائي	3. تعزيز تحسين ظروف المرأة بوصفها حقوق اجتماعية وسياسية واقتصادية الصالح العام العالمي/الإقليمي: المساواة بين الجنسين
مقترحات العمل	1.1. الدعم الفني للمؤسسات والخدمات العامة في جميع أنحاء البلاد 1.2. تعزيز الوصول إلى خدمات الحماية للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة	2.1. تعزيز قدرات إنتاج الأغذية المستدامة ومعالجتها بدءاً من الزراعة ووصولاً إلى الاستهلاك	3.1. آليات أكثر كفاءة وفعالية لمنع العنف ضد النساء والفتيات 3.2. خلق فرص لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والتمكين الاجتماعي للمرأة
الأدوات	المشروعات والبرامج؛ البرامج الإقليمية؛ التعاون الفني؛ التعاون الثلاثي؛ التعاون متعدد الأطراف؛ التعاون المفوض؛ توليد المعرفة ونقلها؛ التعاون الثقافي	المشروعات والبرامج؛ البرامج الإقليمية؛ التعاون الفني؛ التعاون الثلاثي؛ التعاون متعدد الأطراف؛ التعاون المفوض؛ توليد المعرفة ونقلها، التعاون الثقافي	المشروعات والبرامج؛ البرامج الإقليمية؛ التعاون الفني؛ التعاون الثلاثي؛ التعاون متعدد الأطراف؛ التعاون المفوض؛ توليد المعرفة ونقلها؛ التعاون الثقافي
المؤشرات	1.1.1. عدد الوحدات/المكاتب التي يدعمها التعاون الإسباني في مجال تعزيز القدرات 1.2.1. عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات الحماية الممولة من إسبانيا – تحديد الأعداد حسب النوع الاجتماعي	2.1.1. عدد كيلوجرامات الأغذية المتولدة من تدخلات التعاون الإسباني من خلال سلسلة التوريد	3.1.1. عدد المرافق التي تقدم خدمات لضحايا العنف القائم ضد النساء والفتيات بتمويل من التعاون الإسباني 3.2.1. عدد النساء اللواتي لديهن نشاط مجتمعي و / أو اقتصادي نشط نتيجة لأنشطة التعاون الإسباني

	التحديات والأولويات المشتركة		
	التحول الاقتصادي	التحول البيئي	
	مكافحة تغير المناخ: التكيف والتخفيف من آثاره- الهدف 31 من أهداف التنمية المستدامة	المياه والصرف الصحي - الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة	التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة - الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
وصف	4. دعم التحول البيئي في مصر الصالح العام العالمي/الإقليمي: البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ	5. تعزيز تطوير هياكل إمدادات المياه المستدامة المناسبة للاستهلاك البشري والإنتاج الاقتصادي الصالح العام العالمي/الإقليمي: إدارة المياه	6. دعم المرونة الاجتماعية والاقتصادية من خلال النمو الشامل وخلق فرص العمل الصالح العام العالمي/الإقليمي: الإدماج الاجتماعي
مقترحات العمل	4.1. آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	5.1. الاستخدام الأمثل للموارد المائية في سلسلة الاستهلاك والإنتاج	6.1. زيادة قابلية التوظيف الرسمي واللائق بشكل منصف عبر القطاعات الاقتصادية 6.2. تحسين المهارات والقدرات للوصول بشكل أفضل إلى سوق العمل من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)
التركيبات	المشروعات والبرامج؛ البرامج الإقليمية؛ التعاون الفني؛ التعاون الثلاثي؛ التعاون متعدد الأطراف؛ التعاون المفوض؛ توليد المعرفة ونقلها؛ التعاون الثقافي	المشروعات والبرامج؛ البرامج الإقليمية؛ التعاون الفني؛ التعاون الثلاثي؛ التعاون متعدد الأطراف؛ التعاون المفوض؛ توليد المعرفة ونقلها؛ التعاون الثقافي	المشروعات والبرامج؛ البرامج الإقليمية؛ التعاون الفني؛ التعاون الثلاثي التعاون متعدد الأطراف؛ التعاون المفوض؛ توليد المعرفة ونقلها؛ التعاون الثقافي
المؤشرات	4.1.1. المساحة بالكيلومتر المربع المتأثرة بتدخلات التعاون الإسباني المستدامة	5.1.1. الحجم الصافي (بالمتر المكعب) للمياه المولدة و / أو المحفوظة من خلال تدخلات التعاون الإسباني	6.1.1. عدد الأشخاص النشطين في سوق العمل الرسمي بدعم من برامج التعاون الإسباني - تحديد الأعداد حسب النوع الإجتماعي 6.2.1. النسبة المئوية (٪) للخريجين الذين ينضمون إلى سوق العمل الرسمي – الأعداد حسب النوع الاجتماعي

3.2. التزامات الشركاء مع الشراكة

لا يعد التعاون من أجل التنمية علاقة أحادية الاتجاه، بل يقوم على التزامات متبادلة لتحقيق أهداف مشتركة، وتحمل المسؤوليات اللازمة لإنجازها، والتعامل مع العوامل المؤثرة، وتقييم الفرص بشكل مشترك. وتهدف هذه الشراكة إلى إحداث تغييرات إيجابية تُفضي إلى تحقيق تحسّن ملموس في حياة الشعوب. من هذا المنطلق، لن يقتصر تركيز التعاون الإسباني على فعالية المساعدات فحسب، بل سيمتد ليشمل فعالية السياسات التنموية التي تدعمها هذه الشراكة، من خلال تعزيز تبادل المعلومات بشفافية، وتدعيم تنسيق الإدارة بما يتماشى مع الأولويات المشتركة.

خلال الفترة من 2025 إلى 2030، وفي ظل سيناريو مالي مستقر، من المتوقع أن تواصل المساعدة الإنمائية الرسمية الإسبانية في مصر مسارها التصاعدي. وستعتمد مخصصات الدعم المالي وغير المالي على الميزانيات المتاحة للجهات المعنية، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، إلى جانب الموارد من الصناديق المالية ذات الصلة.

3.3. أنماط وآليات التعاون الإسباني

ستكون أنماط المساعدات في الغالب غير مشروطة، ومخصصة الأغراض، وغير قابلة للاسترداد. وسيُقدَّم الدعم الثنائي المباشر عبر منظمات المجتمع المدني المحلية والجهات الحكومية، تحت إشراف وتوجيه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بينما يُنفَّذ الدعم الثنائي غير المباشر عبر الهيئات الأكاديمية والمؤسسات المتخصصة، إضافةً إلى الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية الإسبانية. وستسترشد هذه الشراكات، من بين مراجع أخرى، بنموذج الشراكة متعددة الأطراف لتعظيم الأثر وتوحيد الموارد المالية وغير المالية وتنمية القدرات عبر الشبكات الموسعة في المجالات ذات الأولوية المشتركة.

في إطار هذه الشراكة، ستُعطى الأولوية للأدوات التالية، مع عدم استبعاد استخدام أدوات أخرى عند اللزوم:

المشروعات والبرامج: سيتم تنفيذ جزء كبير من أنشطة التعاون الإسباني في مصر من خلال مشروعات وبرامج تعاون تستهدف مناطق جغرافية ومجموعات سكانية محددة. وسيتم الاتفاق على إجراءات تحديد المشروعات والبرامج وسيتم مشاركتها مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص للبرامج الوطنية المرتبطة بالسياسات العامة المبتكرة. وستتلقى المنظمات غير الحكومية الإسبانية، في إطار المناقصات التنافسية، تمويلاً لتنفيذ أولويات العمل المحددة. وفي المقابل، قد تحصل الوزارات والجهات الوطنية المصرية، وكذلك المنظمات غير الحكومية المصرية والدولية، على تمويل لتنفيذ تلك المشروعات والبرامج بعد اخطار مسبق.

البرامج الاقليمية: في عام 2012، أطلقت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية برنامج «مسار» بهدف دعم الإصلاحات الجارية في عدد من دول جنوب المتوسط. وقد صُمم برنامج مسار ليكون إطاراً إقليمياً لدعم الحوكمة الديمقراطية في العالم العربي، بما يتماشى مع سياسة الجوار الأوروبية للاتحاد الأوروبي، وبالاستناد إلى تجربة إسبانيا وعلاقاتها التاريخية المتجذرة في المنطقة. وفي عام 2024، أطلق التعاون الإسباني برنامج «مسار الآن»، الذي يركّز على خلق فرص العمل، والتحول البيئي، والمساواة بين الجنسين. وبالتوازي، سيعمل التعاون الإسباني والحكومة المصرية على تعزيز التنسيق المشترك بين بلدان منطقة اليورو-متوسط ضمن المؤسسات والمبادرات الحكومية الدولية التي يشاركان فيها. ويهدف هذا التعاون إلى معالجة التحديات المشتركة والأولويات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التعاون التقني: ستستضيف مصر برامج تهدف إلى نقل المعرفة من أجل تعزيز القدرات المؤسسية. وستستهدف هذه التدخلات مسؤولي الإدارات العامة والجهات المتخصصة والمهنية، وذلك في إطار برنامج «مسار الآن» المشار إليه أعلاه، وفي القطاعات ذات الاهتمام المشترك. وتشمل مجالات التعاون المهتملة التدريب الفني وأنشطة بناء القدرات، والمنح الدراسية، والإرشاد، ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

التعاون الثلاثي: يدعم التعاون الإسباني - من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية- تنفيذ أنشطة تعاون بين دولة شريكة وواحدة أو أكثر من الدول النامية، وذلك عبر تعبئة الموارد الفنية والمالية والمادية وغيرها، بما يتماشى مع مبادئ الأفقية والمنفعة المتبادلة والمسؤولية المشتركة. وبالمثل، ووفقًا للبرنامج الرئيسي الإسباني للفترة 2027–2024، يتيح التعاون الإسباني إمكانية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بقيادة مصر مع دول ثالثة. وفي ضوء رغبة مصر وقدراتها على ترسيخ هذا النموذج من التعاون، سيقوم التعاون الإسباني ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية بدراسة مدى مناسبة واعتماد هذا النمط من التعاون ضمن إطار وثيقة الشراكة.

التعاون متعدد الأطراف: ستقوم المنظمات الدولية ومتعددة الأطراف بتنفيذ التمويلات ما دامت تسهم في البرامج ذات الأولوية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بإعداد وتنفيذ السياسات العامة الإنمائية والبرامج الوطنية التي يتم تحديدها بشكل مشترك مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. ومن جهتها، سيساهم التعاون الإسباني في دعم جهود الوزارة لتعظيم أثر التمويلات متعددة الأطراف من خلال مبادرات تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي النوعي. ومن بين هذه الأدوات استراتيجية التمويل الوطنية المتكاملة في مصر التي تقودها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تهدف إلى تقليص فجوات التنمية من خلال آليات مبتكرة تستند إلى استثمارات وشراكات بين القطاعين العام والخاص عن طريق تعبئة التمويل المستدام، وإدارة المخاطر المالية ومخاطر الديون، من أجل سد فجوات التمويل وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية مصر 2030. كما ستستند هذه المساهمات أيضًا إلى التوصيات المتعلقة بتوطين أهداف التنمية المستدامة التي قامت بتطويرها الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما يتيح ترجمة الأطر والاستراتيجيات الوطنية إلى تحسينات ملموسة في حياة الناس اليومية.

التعاون المالي: على مدار فترة تنفيذ هذه الشراكة، سيتم النظر في إمكانية إجراء تحويلات أو استثمارات مالية قابلة وغير قابلة للاسترداد. وبالاستناد إلى «الصندوق الإسباني للتنمية المستدامة» (FEDES) الذي تم إنشاؤه حديثًا كنقطة انطلاق، سيتولى التعاون الإسباني ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تقييم مدى ملاءمة هذه الأداة لتحقيق الأهداف المحددة في إطار الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

التعاون المفوض (الاتحاد الأوروبي): هناك علاقة عمل فعالة مع وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، حيث يشارك التعاون الإسباني بنشاط في مجموعات التنسيق التابعة لها. وتكتسب هذه الشراكة أهمية خاصة في مجالات النوع الاجتماعي والهجرة والمياه. تشارك الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية في مبادرة «فريق أوروبا» (TEI) بشأن «المياه وتغير المناخ» وتُعد عضوًا نشطًا في هذه المجموعة. كما تتولى الوكالة تنفيذ مشروعات بتمويل مفوض من الاتحاد الأوروبي، وتسعى إلى مواصلة إدارة مشروعات مماثلة في مصر خلال فترة تنفيذ هذه الشراكة.

تولید المعرفة ونقلها: ستُنفذ أنشطة التدريب والبحث والتطوير والابتكار من أجل التنمية المستدامة عالميًا، سواء بشكل مباشر أو بالتعاون مع مراكز الأبحاث والجامعات، بما يشمل المنح الدراسية وبرامج التنقل الأكاديمي.

التعاون الثقافي: سيظل تعزيز وتبادل الأنشطة الثقافية بين البلدين من أولويات هذه الشراكة. كما سيُعزَّز التعاون الثقافي في مجال التنمية، نظرًا لدوره في حماية وصون التراث الثقافي – الذي يُعد من أهم الموروثات العالمية، سواء كمصدر للهوية والتنوع المجتمعي أو كوسيلة لتوفير فرص العمل. وبالمثل، ستُعزز برامج التبادل في التعليم الفني وبناء القدرات في القطاع الثقافي، ولاسيما في مجالي السينما والوسائط السمعية البصرية.

3.4. الحوكمة ومجالات الحوار

تمتلك مصر منظومة نشطة للحوار في قطاع التنمية، تتسم بالحيوية والتنوع، وتتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي قيادة التنسيق البرامجي والاستراتيجي بين المنظمات والوكالات الدولية والجهات المانحة الأخرى. وبالمثل، يتيح الإطار التعاوني الذي أُرسِي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال الحكومة المصرية تعظيم الموارد في التدخلات ذات الأولوية. وبناءً على ذلك، يتم تنظيم قطاع عريض من مجموعات التنسيق والعمل. ويشارك التعاون الإسباني بانتظام في أنشطة هذه المنتديات، ويهدف من خلال هذه الشراكة من أجل التنمية المستدامة إلى تعزيز مشاركته في منظومة التنسيق المصرية. وفيما يلي قائمة بالمساحات الحوارية الاستراتيجية، مرتبة ترتيبًا أبجديًا:

مجموعة شركاء التنمية (DPG)

تُعد مجموعة شركاء التنمية المنصة التنسيقية الرئيسية بين وكالات الأمم المتحدة ومجتمع الشركاء الإنمائيين في مصر. وبينما تتناول جلساتها العامة القضايا الاستراتيجية، تقوم مجموعاتها الثلاثة عشرة بتبادل الخبرات في كل من قطاعات التدخل. ويشارك كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الجلسات العامة. وتشمل مجموعات العمل حاليًا: (1) النقل، (2) التنمية الحضرية، (3) الحوكمة، (4) الصحة والسكان، (5) المياه، (6) الحماية الاجتماعية، (7) النوع الاجتماعي والتنمية، (8) الهجرة والحماية، (9) الزراعة والتنمية الريفية، (10) البيئة والطاقة، (11) الاقتصاد الكلي والمالية العامة، (12) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، (13) التعليم. وفي العادة، يتولى شريكان إنمائيان رئيسيان مهمة الرئاسة المشتركة في كل مجموعة عمل.

وحدة التنسيق المشتركة بين الوكالات في مصر

يتولى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تنسيق هذه الوحدة التي تجمع الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية بانتظام. وتتناول الاجتماعات المستجدات المتعلقة بالأزمات الإنسانية في المنطقة، وتطورات حوكمة الهجرة، ونظم الحماية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر.

منظومة التنسيق مع الاتحاد الأوروبي في مصر

يُعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز شركاء التنمية الاستراتيجيين لمصر. ومع توقيع «الشراكة الاستراتيجية والشاملة مع مصر (2027-2024)»، ارتقى الاتحاد الأوروبي بعلاقاته مع مصر إلى مستوى «شراكة استراتيجية» في عام 2024، وهي الخطوة نفسها التي اتخذتها إسبانيا في عام 2025. وتماشيًا مع إطار «البوابة العالمية»، تشمل أولويات هذه الشراكة الجديدة ما يلي: (1) الحوار السياسي، (2) الاستقرار الاقتصادي، (3) الاستثمار والتجارة، (4) الهجرة والتنقّل، (5) الأمن، (6) تنمية الأفراد والمهارات. وبصفتها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، تدمج إسبانيا هذه الأولويات في برامجها وتشارك في آليات التنسيق ومجموعات العمل التي يرأسها الاتحاد الأوروبي، ومن أبرزها الاجتماعات الدورية لرؤساء التعاون. كما يستضيف الاتحاد الأوروبي مجموعات العمل التالية: (1) الهجرة، (2) المساواة بين الجنسين، (3) المياه، (4) الاتصال. وترتبط مجموعتا «المياه» و«الاتصال» بمبادرة «فريق أوروبا".

استراتيجية مصر الوطنية المتكاملة للتمويل (E-INFS)

تهدف الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل المستدام في مصر إلى مواءمة التمويلات الوطنية والدولية، بما في ذلك تمويلات التعاون الإنمائي، مع التدخلات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا لما تنص عليه «رؤية مصر 2030». وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تنسيق تمويلات القطاعين العام والخاص وتمويلات التعاون الإنمائي، مع خلق بيئة تمكينية فعالة للتنفيذ. ويشرف على تنفيذها لجنة توجيهية برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتعمل كإطار جامع للمبادرات الوطنية في مجال التمويل، مثل الإطار السيادي للتمويل المستدام، وتركز على الاستثمارات في سبعة قطاعات ذات أولوية: (1) الصحة، (2) التعليم، (3) تمكين المرأة، (4) الصرف الصحي، (5) النقل، (6) التغير المناخي، (7) الحماية الاجتماعية. ومن خلال تعزيز تكامل الاستثمارات العامة والخاصة، وضمان اتساق السياسات، وتحسين الشفافية، توفر هذه الاستراتيجية نهجًا منظمًا يهدف إلى تقليص فجوات التمويل، ودعم الابتكار، وتركيز الجهود على المشروعات التي لها تأثير كبير في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من خلال تعزيز تكامل الاستثمارات العامة والخاصة، واتساق السياسات، وزيادة مستويات الشفافية، توفّر الاستراتيجية نهجًا منظمًا يهدف إلى تقليص فجوات التمويل، ودعم الابتكار، وإعطاء الأولوية للمشروعات ذات الأثر الكبير في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبناءً عليه، تجمع الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل المستدام بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة والمؤسسات المالية والجهات المانحة ضمن لجنة الإشراف ومجموعات العمل الأخرى، مثل «التمويل من أجل التنمية» و«التمويل المستدام»، لمتابعة مدى الالتزام بمسارات وأهداف التمويل.

المنصة المشتركة لدعم اللاجئين والمهاجرين في مصر

بقيادة الأمم المتحدة والحكومة المصرية، تهدف هذه المنصة إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، وتنسيق التدخلات، والمساهمة في الحوار المؤسسي من أجل دعم المهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في مصر. تضم قائمة المشاركين من جانب الأمم المتحدة كلاً من منظمة الصحة العالمية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. ومن جهتها، أصبح الاتحاد الأوروبي شريكًا أساسيًا في هذه المنصة نتيجة لرفع مستوى علاقاته الثنائية مع مصر إلى «شراكة استراتيجية» في عام 2024.

المنصة الوطنية المصرية لمحور الارتباط بين المياه والطاقة والغذاء «نوفي» (NWFE)

كما تم التطرق إليه سابقًا، أُطلقت منصة «نوفي» في عام 2022 في إطار «الاستراتيجية القُطرية لتغير المناخ 2050 والمساهمات المحددة وطنيًا" (CDN). وتُعد هذه المبادرة إحدى المبادرات الرائدة في مجال المناخ في مصر، إذ تهدف إلى دمج وتنسيق الجهود القطاعية المختلفة تحت مظلة وطنية تقودها الدولة من أجل تعزيز النمو الأخضر وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويعتمد البرنامج على نموذج تمويل مدمج يجمع بين التمويل العام، والقروض الميسّرة، ورأس المال الخاص، والبنوك التنموية، والمؤسسات الفكرية. ويتكوّن الهيكل التنسيقي للمنصة من أربعة محاور، يقود كل منها مؤسسة مالية مختلفة: (1) محور «المياه» بقيادة بنك التنمية الأفريقي؛ (2)

محور «الغذاء» بقيادة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ (3) محور «الطاقة» بقيادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ و(4) محور «النقل» بقيادة بنك الاستثمار الأوروبي. وتهدف هذه المحاور إلى إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تدمج بين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معها وبين تحقيق التقدم الشامل للبلاد.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد مجموعات العمل والمنصات الأخرى التي تقودها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ذات أهمية أيضًا، مثل سلسلة الموائد المستديرة للأعمال والاستثمار والتعاون الحكومي، والتوقعات المهنية المصرية، أو منصة حافز للمشورة والتمويل والاستثمار في المشروعات. وخلال تنفيذ هذه الشراكة من أجل التنمية المستدامة، سيقوم التعاون الإسباني بمشاركة أية معلومات تراها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مناسبة مع هذه الهيئات التنسيقية.

الشكل 3. منتديات التنسيق الرئيسية ومجموعات العمل المعنية بالتعاون والمساعدات الإنسانية في مصر

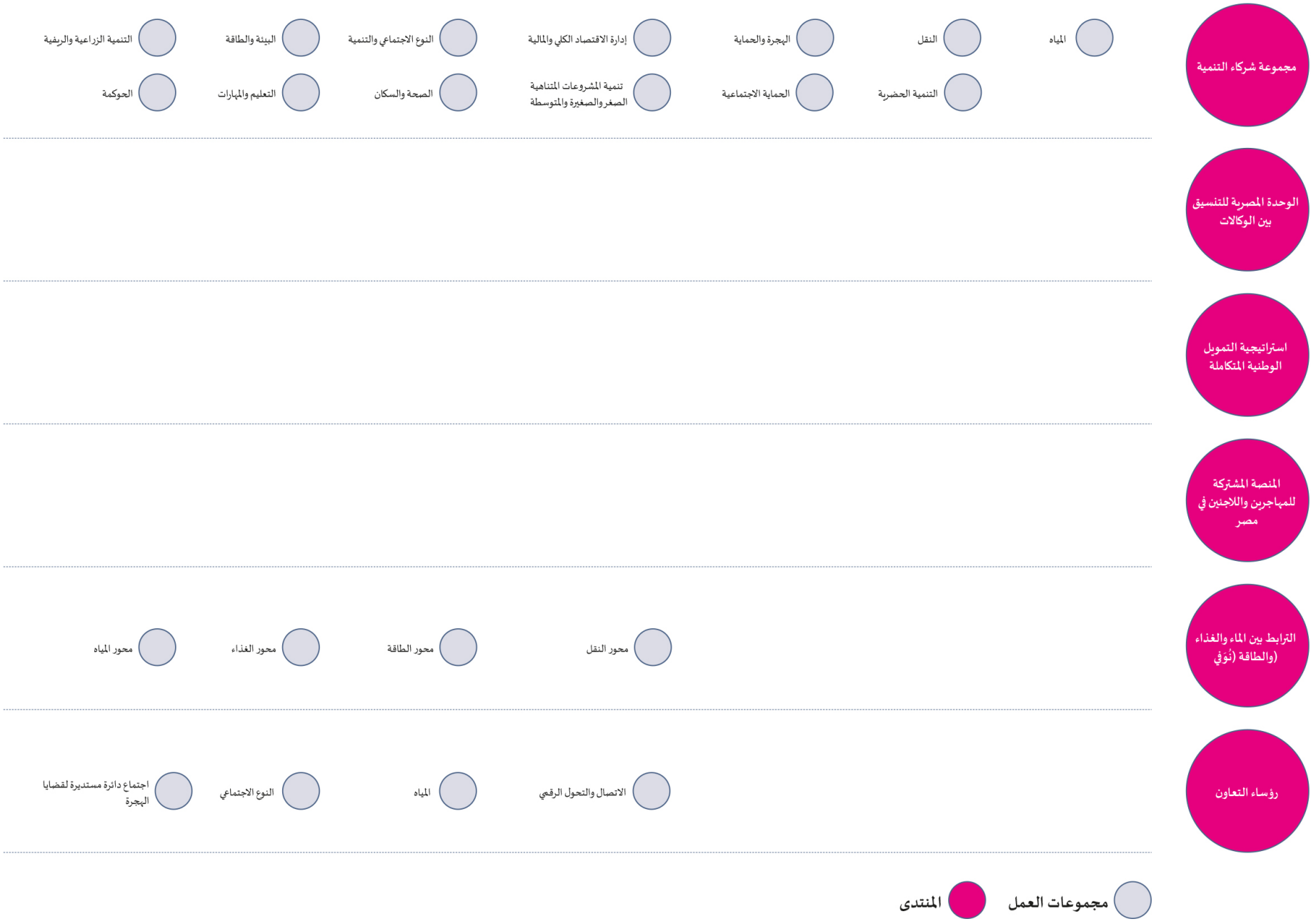

4 الرصد والتقييم والمساءلة والشفافية

تتضمن الشراكة نظامًا للرصد والتقييم يهدف إلى متابعة مدى التقدم في التنفيذ ومدى الالتزام بالتعهدات المشتركة. كما سيقوم بتقييم مدى اتساق السياسات وتنسيقها بين مختلف الأطراف المعنية. وعند الاقتضاء، قد يتيح هذا النظام مراجعة الأولويات في حال تغيّر السياق أو ظهور اتفاقات جديدة بين الطرفين. وستستند الشراكة إلى الأطر التشريعية السارية في كلا البلدين، مثل «القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن الشفافية والحصول على المعلومات والحكم الرشيد»، في حالة إسبانيا، واللوائح المعمول بها في الجانب المصري.

4.1. رصد

1. اللجنة الثنائية: تعد اللجنة الثنائية الآلية الرئيسية لمتابعة تنفيذ الشراكة، وتتكوّن من السفارة الإسبانية في مصر من خلال مكتب التعاون الإسباني، ومن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. وقد تشمل اللجنة الثنائية مشاركة دورية أو مؤقتة لجهات أخرى من الدولتين، حسب ما يراه الطرفان مناسبًا. وتتمثل المهمة الأساسية للجنة في مناقشة خطط العمل السنوية، واستعراض التقدّم المُحقق، واقتراح التعديلات اللازمة على اتفاق الشراكة. ولهذا الغرض، ستعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة على الأقل سنويًا. وقد يسبق هذا الاجتماع اجتماعات تحضيرية قطاعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، باستخدام المؤشرات المحددة في الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل والتقارير الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة كأدوات لمراقبة التنفيذ. ولتحقيق أهدافها، ستدرس وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والسفارة الإسبانية في مصر إمكانية إنشاء أمانة فنية ومجموعات عمل لمتابعة تنسيق البرامج طوال مدة الشراكة.

2. الفريق القُطري: المنصة القُطرية هي الآلية التي تضمن مشاركة الجهات الفاعلة التابعة للتعاون الإسباني في مصر. ويقودها مكتب التعاون الإسباني في مصر، وتهدف إلى ضمان التواصل المنهجي والتنسيق والاتساق والتكامل بين مختلف المبادرات والبرامج. وتضطلع هذه المنصة بدور أساسي بمتابعة الشراكة وتقييمها. ويمكن أن تُعقد المنصة بصيغ متنوعة، مثل ورش العمل التشاركية أو مجموعات العمل لتقديم مدخلات تتعلق بمهام المتابعة والتقييم. وستُعقد اجتماعاتها مرة واحدة على الأقل سنويًا لتحليل مدى التقدم المحرز في تحقيق النتائج المحددة لكل قطاع. وسيتولى مكتب التعاون الإسباني في مصر إعداد تقرير سنوي يتم اعتماده من قبل المنصة لاحقًا، ليعكس أنشطة هذه الآلية الرقابية. كما سيستعرض التقرير مدى فعالية تنفيذ الالتزامات المتفق عليها واتساقها، وقد يتضمن توصيات تهدف إلى تحسين الشراكة أو تعديلها حسب الحاجة.

3. لجنة المتابعة مع المجتمع المدني المصري: سينظم مكتب التعاون الإسباني، بدعم ومشاركة ممثلين من الفريق القطري، ورش عمل قطاعية سنوية مع منظمات المجتمع المدني المصري المموّلة من إسبانيا بهدف تقييم تطوّر الشراكة.

4.2. التقييم

سيتم إطلاق عملية التقييم قبل تاريخ انتهاء هذه الشراكة بثلاثة أشهر. تهدف هذه المراجعة الشاملة إلى توفير المعلومات والأدلة المتعلقة بتوثيق الأنشطة والنتائج التي تم تنفيذها ضمن إطار الشراكة، واستخلاص الدروس المستفادة والتوصيات، وتقديم التوجيه الاستراتيجي من أجل دورة جديدة محتملة. وستقدم مخرجات هذه العملية في شكل تقرير تقييم وخطة تحسين. وستتولى الإدارة العامة الإسبانية لسياسات التنمية المستدامة(SEDLOPGD) قيادة عملية التقييم النهائي بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالإضافة إلى جهات فاعلة أخرى من الجانبين المصري والإسباني.

4.3. المساءلة

تتمتع مصر بسجل حافل في مجال مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فقد خضعت البلاد للمراجعات الوطنية الطوعية في أعوام 2016 و2018 و2021، حيث أشارت الحكومة المصرية إلى التقدم المحقق وطرحت التحديات القائمة. كما خضعت عدة محافظات لمراجعات محلية طوعية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك 27 تقريرًا أعدّتها الحكومة المصرية حول توطين أهداف التنمية المستدامة بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في مصر. وتُبرز هذه العمليات نضج الدولة في التعامل مع تحديات أجندة 2030، وسيتم اتباع نهج الشفافية والمساءلة ذاته في تنفيذ هذه الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تقود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مبادرة لرسم خريطة شاملة للمساعدات الإنمائية الرسمية على مستوى الدولة وربطها بأهداف التنمية المستدامة، بهدف تعزيز الشفافية ومواءمة التمويل التنموي مع الأولويات الوطنية. وتدعم هذه المبادرة صُنع السياسات المبنية على الأدلة، وتمكّن أصحاب المصلحة – بمن فيهم المواطنون، وشركاء التنمية، والجهات الحكومية – من تحديد فجوات التمويل وضمان تخصيص الموارد بقدر أكبر من الفاعلية. وقد حازت هذه المبادرة على اعتراف دولي باعتبارها نموذجًا فعّالًا لتحسين التعاون الإنمائي وتسريع التقدّم نحو تحقيق أجندة 2030.

وبروح الشفافية والمساءلة المتبادلة، سيشارك التعاون الإسباني البيانات أو المعلومات ذات الصلة بالشراكة مع الشركاء المصريين الحكوميين وغير الحكوميين، مستندة في ذلك إلى النتائج والاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن عمليات المتابعة والتقييم. وستُعقد لجان المتابعة مع الحكومة المصرية ومنظمات المجتمع المدني -مع الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية المصرية يجب أن تكون مسجلة قانونًا بموجب قانون تنظيم العمل الأهلي رقم 149 لسنة -2019. ستنعقد لجنة المتابعة سنويًا من خلال الفريق القطري واللجنة الثنائية، وستشكّل المنتدى المناسب لهذا الغرض. أما الشركاء الحكوميون المصريون، فسيضطلعون بمهمة تقديم المعلومات اللازمة في أي إجراءات مرتبطة بالمساءلة، باستخدام المنصات التي يرونها مناسبة، بما يتوافق مع سيادتهم الكاملة.

وفي إسبانيا، ستكون الإدارة العامة لسياسات التنمية المستدامة والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية والجهات العامة المعنية بتنفيذ الشراكة مسؤولة عن نشر المعلومات المتعلقة بالتدخلات والأنشطة المنفذة خلال فترة صلاحية الشراكة، وكذلك الأهداف التي تم تحقيقها.

GOBIERNO
DE ESPAÑA

MINISTERIO
DE ASUNTOS EXTERIORES, UNIÓN EUROPEA
Y COOPERACIÓN

cooperación
española